خلال زيارته مبنى بلدية المنامة التاريخي

رئيس مجلس النواب يؤكد أهمية المحافظة على الإرث الوطني وتعريف الأجيال به

قام أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب بزيارة لمبنى بلدية المنامة التاريخي، بحضور المهندس وائل بن ناصر المبارك وزير شؤون البلديات والزراعة، والمهندس الشيخ محمد بن أحمد آل خليفة وكيل الوزارة لشؤون البلديات، إلى جانب عدد من المسؤولين، وذلك للاطلاع على المبنى بعد إعادة تأهيله، تنفيذًا للتوجيهات الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، بالمحافظة على الهوية التاريخية والثقافية لمباني ومدن البحرين، وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، بالحفاظ على الطابع التاريخي والهوية الثقافية للمبنى الذي يعد أحد الشواهد على مسيرة العمل البلدي في المملكة.

وخلال الزيارة، اطّلع رئيس مجلس النواب على أعمال إعادة التأهيل التي شهدها المبنى، وما تضمنته من جهود للمحافظة على طابعه التاريخي وإبراز ملامحه المعمارية الأصلية، بما يعزز مكانته بوصفه أحد المعالم المرتبطة بتاريخ العمل البلدي والتنمية الحضرية في مملكة البحرين.

كما قام بجولة في المعرض البلدي، اطّلع خلالها على ما يضمه من وثائق ومقتنيات ومواد توثيقية تستعرض مراحل تطور العمل البلدي والخدمات البلدية، وما شهدته من توسع وتقدم على مدى العقود الماضية.

وأكد أن التوجيهات الكريمة تعكس ما تحظى به المعالم الوطنية التي توثق مسيرة العمل المؤسسي والتنموي في مملكة البحرين من اهتمام رفيع، مشيرًا إلى أهمية المحافظة على هذا الإرث الوطني وتعريف الأجيال الحالية والقادمة به، وبما شهدته الخدمات البلدية من تطور متواصل أسهم في خدمة المجتمع ودعم مسيرة التنمية.

من جانبه، رحّب المهندس وائل بن ناصر المبارك وزير شؤون البلديات والزراعة بزيارة أحمد بن سلمان المسلم رئيس مجلس النواب لمبنى بلدية المنامة التاريخي واطلاعه على المعرض البلدي، مؤكدًا أن هذه الزيارة تجسّد الاهتمام المشترك بصون الذاكرة الوطنية وإبراز المحطات المضيئة في مسيرة العمل البلدي البحريني، التي شكّلت على امتداد أكثر من قرن ركيزة أساسية في مسيرة التنمية الحضرية وخدمة المجتمع.

وأشار إلى أن إعادة تأهيل المبنى تمثل نموذجًا للتكامل بين المحافظة على الهوية العمرانية والتاريخية للمدن ومواصلة تطوير الخدمات البلدية وفق رؤية تنموية مستدامة. كما أكد أن التعاون البنّاء بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يشكّل ركيزة مهمة في ترجمة احتياجات المواطنين وتطلعاتهم إلى مبادرات ومشروعات نوعية، تسهم في تطوير الخدمات البلدية ورفع كفاءتها، ودعم مسيرة التنمية الحضرية في مختلف محافظات مملكة البحرين.

الجدير بالذكر أنه في ديسمبر 2025، تفضل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بتدشين مبنى بلدية المنامة بعد إعادة التأهيل. وكان المبنى قد افتُتح عام 1962 من قبل صاحب العظمة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، طيب الله ثراه، ويُعد أحد المعالم المؤسسية المرتبطة بتاريخ العمل البلدي في مملكة البحرين، فيما تعود بدايات العمل البلدي في المملكة إلى تأسيس بلدية المنامة عام 1919، في عهد باني الدولة الحديثة وقائد النهضة المؤسسية في تاريخ مملكة البحرين، صاحب العظمة عيسى الكبير حاكم البحرين وتوابعها، طيب الله ثراه.

محافظ العاصمة: نظام المخاتير يعزز التواصل مع الأهالي ويرسخ الشراكة المجتمعية

استقبل الشيخ خالد بن حمود آل خليفة محافظ محافظة العاصمة ضيوف المجلس الأسبوعي من الوجهاء والأعيان وأعضاء السلطة التشريعية وأهالي المحافظة، حيث جرى خلال اللقاء استعراض عدد من الموضوعات والقضايا المرتبطة بالشأن المحلي، إلى جانب مناقشة المبادرات والبرامج التي تنفذها المحافظة ودورها في تعزيز التواصل مع الأهالي وترسيخ الشراكة المجتمعية.

وأعرب المحافظ عن بالغ الشكر وعظيم الامتنان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، بمناسبة صدور المرسوم بقانون رقم (38) لسنة 2026 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (17) لسنة 2002 بشأن نظام المحافظات، الذي أعاد تنظيم نظام المخاتير ضمن منظومة المحافظات.

وأكد أن هذه الخطوة تجسد رؤية جلالة الملك المعظم، وحرصه المستمر على تعزيز التواصل المباشر مع المواطنين والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة إليهم، بما يدعم مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها مملكة البحرين في ظل قيادة جلالته الحكيمة.

وأشار المحافظ إلى أهمية الدور الذي سيضطلع به المخاتير في تعزيز قنوات التواصل بين الأهالي والمحافظات والجهات الرسمية، والمساهمة في رصد احتياجات المواطنين وملاحظاتهم ومتابعة شؤون مناطقهم، بما يدعم سرعة الاستجابة للقضايا والمقترحات المحلية ويعزز مشاركة المجتمع في تطوير الخدمات والمبادرات.

واستعرض مع ضيوف المجلس أبرز البرامج والفعاليات التي أطلقتها محافظة العاصمة في إطار مبادرات «المنامة عاصمة رواد الأعمال الشباب العرب 2026»، البالغ عددها حتى الآن 32 مبادرة، مؤكداً مواصلة المحافظة تنفيذ البرامج والفعاليات النوعية التي تعزز ثقافة ريادة الأعمال والابتكار، وتوفر بيئة داعمة لأصحاب الأفكار والمشروعات الناشئة.

كما أكد حرص محافظة العاصمة على تمكين الناشئة والشباب من خلال خطة متكاملة تضم برامج ومبادرات متنوعة تهدف إلى تنمية قدراتهم، وصقل مهاراتهم، وتأهيلهم للاستفادة من الفرص المتاحة والمساهمة بفاعلية في مسيرة التنمية الشاملة بمملكة البحرين.

السكوترات والدراجات الكهربائية.. وعي والتزام بالسلامة ورقابة أسرية

التكامل بين الأسرة والجهات المختصة يرسخ ثقافة السلامة المرورية

○ المقدم خالد بوقيس.

○ الرائد محمد يتيم.

أكدت الإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية أهمية الالتزام بالاشتراطات القانونية والفنية المنظمة لاستخدام الدراجات والسكوترات الكهربائية، بما يعزز السلامة المرورية ويحافظ على الأرواح والممتلكات، مشددة على أهمية الدور الذي تضطلع به الأسرة في متابعة استخدام الأبناء لهذه الوسائل والتأكد من التزامهم بالضوابط المحددة.

وأوضح المقدم خالد بوقيس، مدير إدارة الثقافة المرورية بالإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية، أن الدراجات الكهربائية والسكوترات الكهربائية تعد من الآليات المخصصة للتنقل، وقد نظم القرار رقم (58) الأحكام والاشتراطات المتعلقة باستخدامها، مبيناً أن الدراجة الكهربائية تكون في هيئة الدراجة، فيما يتميز السكوتر الكهربائي بطريقة استخدامه التي تعتمد على وقوف قائده عليه.

وأشار إلى أن هذه الوسائل تختلف عن الدراجات المعتادة التي تستخدم على الطرق العامة، نظراً إلى طبيعتها وقوة محركاتها، الأمر الذي يستوجب استخدامها في الأماكن المناسبة وبما لا يعرض مستخدميها أو بقية مستخدمي الطريق للخطر.

من جانبه، أوضح الرائد محمد راشد يتيم، رئيس شعبة الشؤون القانونية بالإدارة العامة للمرور بوزارة الداخلية، أن الاشتراطات المنظمة لاستخدام هذه المركبات حددت الفئات العمرية المسموح لها بقيادتها، حيث لا يجوز قيادة الدراجة الكهربائية لمن هم دون سن السادسة عشرة، كما لا يجوز قيادة السكوتر الكهربائي لمن هم دون سن السابعة إلا تحت إشراف أو رقابة أو رعاية أولياء الأمور أو الشخص المكلف برعايتهم.

وأكد أهمية الالتزام باشتراطات السلامة، وفي مقدمتها ارتداء الخوذة ووسائل الحماية والملابس الواقية من الصدمات، مشدداً على ضرورة أن يولي أولياء الأمور عناية خاصة بمدى التزام أبنائهم بهذه الاشتراطات.

وفيما يتعلق بأماكن الاستخدام والسرعة، أوضح المقدم خالد مبارك بوقيس أن هذه الدراجات لا يجوز استخدامها في الطرق العامة والمسارات المخصصة للمركبات، لافتاً إلى أن القرار حدد السرعة القصوى بما لا يتجاوز 25 كيلومتراً في الساعة.

وأشار إلى منع استخدامها في الطرق الخارجية والطرق التي تزيد حدود السرعة فيها على 50 كيلومتراً في الساعة، مؤكداً إمكانية استخدامها في الطرق الداخلية والمناطق السكنية والأماكن التي تتناسب طبيعتها مع هذه الوسائل، مع ضرورة مراعاة سلامة المشاة عند استخدامها على الأرصفة، وعدم قيادتها على أكتاف الطرق أو مسارات الطوارئ.

وأكد أن استخدام الدراجات والسكوترات الكهربائية في الأماكن المشتركة مع المشاة يجب أن يتم بحذر ومن دون تعريضهم للخطر، باعتبار أن السلامة العامة تمثل أولوية في تنظيم استخدام هذه الوسائل.

وفي السياق ذاته، أوضح الرائد محمد راشد يتيم أنه لا يسمح بوجود راكب آخر على الدراجة الكهربائية أو السكوتر الكهربائي، نظراً إلى أن المواصفات الفنية لهذه المركبات لا تسمح بذلك، فضلاً عن أن وجود راكب إضافي قد يؤثر على توازن المركبة وقدرة قائدها على السيطرة عليها، بما قد يؤدي إلى وقوع الحوادث.

وشدد على ضرورة قيادة هذه المركبات بصورة آمنة، وعدم السير عكس اتجاه الحركة، أو استخدامها في الشوارع الرئيسية والسريعة أو مسارات الطوارئ، إلى جانب مراعاة سلامة المشاة في الأماكن المشتركة.

وبيّن المقدم خالد مبارك بوقيس أن القرار تضمن كذلك اشتراطات فنية تتعلق بسلامة الدراجات والسكوترات الكهربائية، موضحاً ضرورة أن تكون المركبة بحالة سليمة وخالية من الأعطال، وأن تتوافر فيها الإضاءة الأمامية والخلفية، والإضاءة الوميضية في السكوترات، بما يجعلها واضحة لبقية مستخدمي الطريق.

كما أكد ضرورة سلامة الإطارات، وعدم إضافة تجهيزات أو نتوءات قد تشكل خطراً على مستخدمي الطريق، إلى جانب الالتزام بارتداء الخوذة ووسائل الحماية المخصصة لمفاصل الجسم، بما يسهم في الحد من الإصابات في حال وقوع حادث.

وأشار إلى أن مسؤولية ولي الأمر لا تقتصر على التأكد من مناسبة الفئة العمرية، وإنما تشمل كذلك التأكد من قدرة الطفل على قيادة المركبة وسلامتها وتوافر متطلبات الأمن والمتانة قبل السماح له باستخدامها.

وأكد الرائد محمد راشد يتيم أن مخالفة الاشتراطات والالتزامات القانونية المنظمة لاستخدام هذه المركبات يترتب عليها اتخاذ الإجراءات القانونية، بما في ذلك حجز الدراجة، مشدداً في الوقت ذاته على أن مسؤولية أولياء الأمور لا تقتصر على الرقابة الأسرية، وإنما تمتد إلى المسؤولية القانونية في الحالات التي يتم فيها السماح لمن هم دون السن المحددة بقيادة هذه المركبات.

وأوضح أن السماح لمن لا تتوافر فيه الشروط القانونية باستخدام الدراجة قد يرتب مسؤولية قانونية على ولي الأمر، كما قد تترتب مسؤولية مدنية عن الأضرار التي قد تنشأ نتيجة استخدام المركبة.

من جانبه، أكد الكاتب الصحفي محميد المحميد أن مسؤولية الأسرة وأولياء الأمور في الرقابة على الأبناء تمثل خط الدفاع الأول في تعزيز الوعي بالسلامة، مشدداً على ضرورة ألا ينظر إلى السكوتر الكهربائي باعتباره مجرد وسيلة للترفيه، وإنما وسيلة تخضع لضوابط قانونية ومخاطر تستوجب التعامل معها بوعي ومسؤولية.

وأشار إلى أهمية متابعة ولي الأمر لأبنائه والتأكد من أعمارهم والأماكن التي يستخدمون فيها هذه الوسائل، إلى جانب الالتزام بارتداء وسائل السلامة، مؤكداً أن التكامل بين الأسرة والمدرسة والجهات المختصة ووسائل الإعلام يسهم في ترسيخ ثقافة السلامة المرورية لدى الأطفال والناشئة.

وأكد المقدم خالد مبارك بوقيس أن الإدارة العامة للمرور تولي التوعية المرورية أهمية كبيرة، وتعمل على نشر الثقافة المرورية والتعريف بالاشتراطات المنظمة لاستخدام الدراجات والسكوترات الكهربائية، مشيراً إلى أن جهود التوعية بدأت قبل صدور القرار، واستمرت بعد صدوره بهدف إيصال المعلومات المتعلقة بالاشتراطات والمخاطر والآثار القانونية المترتبة على الاستخدام الخاطئ.

وأوضح أن الرسائل التوعوية الموجهة إلى الأطفال ينبغي أن تتناسب مع أعمارهم، من خلال تبسيط المفاهيم واستخدام الوسائل التفاعلية والرسومات والعبارات المناسبة، إلى جانب الوصول إلى المدارس ورياض الأطفال، مع تأكيد أن هذه الرسائل موجهة كذلك إلى أولياء الأمور باعتبارهم شركاء أساسيين في ترسيخ السلوك المروري السليم.

وأكد أن تحقيق السلامة في استخدام الدراجات والسكوترات الكهربائية مسؤولية مشتركة بين الجهات المختصة والأسرة والمستخدمين، وأن الالتزام بالاشتراطات القانونية والفنية، إلى جانب الرقابة الأسرية والوعي بمخاطر الطريق، يمثل أساساً للحد من الحوادث وحماية الأرواح والممتلكات.

وتبقى السلامة المرورية مسؤولية جماعية تبدأ بالوعي بالقواعد والاشتراطات، وتمتد إلى الالتزام بها وحسن استخدام هذه الوسائل، بما يضمن توفير بيئة أكثر أمناً لمستخدمي الدراجات والسكوترات الكهربائية وسائر مستخدمي الطريق.

«الإصلاح والتأهيل» تحصل على أعلى مستوى ضمن مبادرة «أماكن عمل صحية»

تسلّم العميد عدنان جمعه بحر مدير عام الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل شهادة «أماكن عمل صحية» المستوى الماسي، التي قدمتها وزارة الصحة إلى مركز الحبس الاحتياطي، في خطوة تعكس مستوى الشراكة الفاعلة بين الجهات الحكومية وجهودها المشتركة للارتقاء بالصحة المؤسسية.

وأكد العميد عدنان بحر أن هذا الإنجاز يعكس حرص الإدارة العامة للإصلاح والتأهيل على تعزيز بيئة العمل الصحية، وتفعيل مفاهيم الاستدامة عبر تبنّي مبادرات مبتكرة تسهم في جودة الحياة المهنية وتواكب أهداف التنمية المستدامة.

وأوضح أن الشهادة التي تمثل أعلى مستوى تمنحه وزارة الصحة ضمن مبادرة «أماكن عمل صحية» تُعد دليلا على التزام الإدارة بتطبيق المعايير الصحية المعتمدة وتنفيذ برامج نوعية تشجّع الموظفين على تبنّي أنماط حياة صحية تسهم في بيئة عمل أكثر إنتاجية واستقرارًا، مشيدًا بتعاون كل الجهات المعنية في تحقيق هذا الإنجاز النوعي.

البحرين تستضيف اجتماع اتحاد مجالس البحث العلمي العربية ديسمبر 2026

شاركت الدكتورة ديانا عبدالكريم الجهرمي الأمين العام لمجلس التعليم العالي في الاجتماع نصف السنوي لاتحاد مجالس البحث العلمي العربية، برئاسة سلطنة عُمان الشقيقة، بحضور مسؤولي وممثلي مجالس وهيئات البحث العلمي في الوطن العربي بالإضافة إلى اتحاد مجالس البحث العلمي العربية التابع لجامعة الدول العربية.

وناقش الاجتماع إطلاق عدد من الجوائز البحثية، والتوسع في شبكات البحث والابتكار بمشاركة آلاف الباحثين العرب، إضافة إلى المبادرات والمشروعات الاستراتيجية المشتركة، وبحث آليات تفعيل برنامج التبادل العلمي العربي، والبرنامج العربي للابتكار الأخضر، وتعزيز الروابط العلمية المتخصصة في دعم الباحثين والمبتكرين في المنطقة.

كما تطرّق إلى التنسيق لاستضافة مملكة البحرين الدورة القادمة لاجتماعات المجلس التي من المقرر عقدها في ديسمبر القادم 2026.

ويأتي انعقاد الاجتماع في إطار تعزيز التعاون والتنسيق العربي في مجالات البحث العلمي والابتكار، وتبادل الخبرات والتجارب، ودعم مسارات البحث والابتكار بما يسهم في دعم مسيرة البحث العلمي وتطوير منظومة التعليم العالي في الوطن العربي.